النفط الكويتي يرتفع إلى 56.26 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 31ر1 دولار في تداولات أول أمس الأول ليبلغ 26ر56 دولار أمريكي مقابل 95ر54 دولار للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أمس بدعم من خفض إنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) واستقرار أسواق الأسهم.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 27 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 33ر57 دولار في حين ارتفع سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 56 سنتا ليصل إلى مستوى 52ر48 دولار.

وحضر اللقاء مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب الوزير السفير أيهم العمر ومساعد وزير الخارجية لشؤون الأمريكيتين الوزير المفوض ريم الخالد.

السوق الأول يُسجل أول هبوط في 2019

نصف مليار دولار تدخل البورصة منتصف مارس

- تداولات المؤشر بلغت 232.6 مليون سهم عبر 6885 صفقة بـ 36.2 مليون دينار
- أغلقت تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 1.5 نقطة بنسبة ارتفاع 0.03 بالمئة

متعاملون في البورصة

أكدت أبحاث هيرميس أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى بورصة الكويت لن تتوقف بنهاية المرحلة الثانية من الترقية إلى مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة بنهاية ديسمبر الماضي ولكنها ستستمر بدفع من رفع الحد الأقصى لملكية الأجانب في البنوك والتي ستؤدي إلى تدفق 480 مليون دولار إلى الأسهم الكويتية حتى منتصف مارس المقبل.

وتتوزع السيولة التي تقارب نصف مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية على قائمة من 12 سهما في مقدمتها بنك الكويت الوطني بتدفقات متوقعة تقارب 153 مليون دولار يليه بيت التمويل الكويتي (بيتك) بتدفقات متوقعة تصل إلى 112 مليون دولار و59 مليون دولار لسهم زين و37 مليون دولار لسهم أجيليتي و23 مليون دولار لسهم بنك بوبيان و24 مليون دولار لبوبيان للبتروكيماويات و20 مليون دولار لسهم هيومن سوفت و9 ملايين دولار لسهم بنك وربة و8 ملايين دولار لسهم صناعات القابضة و7 ملايين دولار لسهم بنك KIB و5 ملايين دولار لمجموعة الامتياز الاستثمارية وأخيرا 3 ملايين دولار لسهم ميزان القابضة.

وأشار التقرير إلى أن الأسهم الكويتية التي انضمت لمؤشر فوتسي والمرشحة للانضمام لمؤشر MSCI المرتقبة في مراجعة مايو المقبل تتضمن 5 بنوك تزيد نسبة التداول الحر لأسهمها عن 49% ما يسمح بزيادة ملكية الأجانب بسهولة من خلال شراء الأسهم من السوق مع الإشارة إلى ضرورة الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي في حالة زيادة الملكية عن 5% من إجمالي أسهم البنك.

وأنهت المؤشرات الكويتية جلسة أمس الثلاثاء، على تباين، حيث ارتفع المؤشران العام والرئيسي بنسبة 0.03% و0.17% على الترتيب، فيما تراجع مؤشر السوق الأول 0.04% مُسجلاً أول هبوط في 2019.

وقال نائب رئيس قسم بحوث الاستثمار في «كامكو»، إن مؤشر السوق الأول تراجع بعض الشيء، وذلك بهدف التصحيح الطبيعي بعد موجة من المكاسب المتتالية.

وأوضح رائد دياب أن العوامل الأساسية لا تزال جيدة للعديد من الأسهم القيادية مع توقع نمو في النتائج السنوية له، بالإضافة إلى المناخ العام الجيد بعد الانضمام إلى الأسواق الناشئة على مؤشر فوتسي وترجيح الانضمام إلى مؤشر مورجان ستانلي في صيف 2019.

وأضاف دياب أن تعافي أسعار النفط من المستويات المتدنية له في الآونة الأخيرة كان له أيضاً أثر إيجابي لما له من تأثير قوي على ميزانية دولة الكويت.

فنياً، قال دياب إن الأنظار لا زالت تتجه نحو مستوى المقاومة القوي للمؤشر العام عند 5200 نقطة، ومن الضروري كسره لتوقع المزيد من الزخم باتجاه 5230 و 5292 نقطة، فيما قد نرى بعض المحاولات للتراجع؛ لكن من غير المتوقع أن تكون حادة في الفترة القادمة.

وأغلقت بورصة الكويت تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 5ر1 نقطة ليبلغ مستوى 4ر5178 نقطة بنسبة ارتفاع تبلغ 03ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 6ر232 مليون سهم تمت من خلال 6885 صفقة نقدية بقيمة 2ر36 مليون دينار كويتي (نحو 46ر119 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 1ر8 نقطة ليصل إلى مستوى 9ر4773 نقطة بنسبة ارتفاع 17ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر152 مليون سهم تمت عبر 4277 صفقة نقدية بقيمة 6ر10 مليون دينار (نحو 98ر34 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 9ر1 نقطة ليصل إلى مستوى 6ر5400 نقطة وبنسبة ارتفاع 04ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر79 مليون سهم تمت عبر 2608 صفقات بقيمة 6ر25 مليون دينار (نحو 48ر84 مليون دولار).

وكانت شركات (مراكز) و(المنتجعات) و(العقارية) و(أولى تكافل) و(ميزان) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أعيان) و(خليج ب) و(أهلي متحد) و(عقارات ك) و(أبيار) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (الخليجي) و(المساكن) و(يوباك) و(وطنية د ق) و(الأنظمة).

وتابع المتعاملون إفصاحا لشركة (أسمنت الكويت) بشأن حكم قضائي وتأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم على شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية (يوباك).

وشوهدت الجلسة إيضاح بشأن التداول غير الاعتيادي على سهم شركة (صكوك القابضة) علاوة على إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لحساب وزارة العدل.

«الموانئ» تتوقع أرباحاً بقيمة 150 مليون دينار بعد التطوير

الشيخ يوسف العبدالله الصباح

توقع المدير العام لمؤسسة الموانئ، أن تصل أرباح المؤسسة إلى 150 مليون دينار (495.7 مليون دولار) بعد تطويرها.

وقال الشيخ يوسف العبدالله الصباح لسي إن بي سي عربية، إن الموانئ الكويتية تقادمت «كالشويخ والشعيبة»، وكان هناك خياران أمام المؤسسة إما بإصلاح وتطوير البنية التحتية وإما بتوسعة الميناءين، لذا قررنا القيام بالخيارين مع إضافة مراسي جديدة لهما.

وأوضح العبدالله أن عدد البضائع يتزايد مع تزايد العدد السكاني وزيادة المشاريع، وتلك الموانئ تخدم شريحة كبيرة من المقيمين في الكويت، ولذلك توجب على المؤسسة التطوير التحتي والرقمي للموانئ لتساير التكنولوجيا الحديثة ومن ثم التحول إلى النظام الرقمي. وبيّن أن تطوير الموانئ جزء من رؤية الكويت 2035، موضحاً أنه تم اعتماد 7 مشروعات قدمتها المؤسسة ضمن خطة تطوير الكويت، ومن أبرزها منظومة الموانئ الذكية حيث يتم حالياً تأهيل 29 شركة تقدمت لهذا المشروع.

وحول التكلفة المبدئية التي تلزم لتطوير الموانئ الكويتية، قال العبد الله إن الميزانية المتوقعة لتنفيذ المشاريع السبعة لا يقل عن 700 مليون دينار، فيما يتوقع أن يتحقق ربح للمؤسسة لا يقل عن 150 مليون دينار بما يُعادل نصف مليار دولار.

وفيما يخص إيرادات «الموانئ» أوضح العبدالله أن أرباح المؤسسة تضاعفت في الثلاث سنوات السابقة من 14 و15 مليون دينار في المتوسط إلى 33 مليون دينار ثم 43 مليون دينار، كما ساهمت المؤسسة في تحويل نحو 243 مليون دينار إلى الخزانة العامة من أرباح المؤسسة.

ونوه العبد الله بأن المؤسسة لديها مناطق تخزينية تؤجرها وسوف يتم نقل هذه المخازن إلى 4 مدن لوجيستية، موضحاً بأن عملية التحويل سوف تُضيف إلى إيرادات وأرباح المؤسسة.

وبالنسبة لميناء مبارك الكبير والذي يمثل أهمية كبرى للكويت، أوضح العبدالله أنه تقرر طرح مزايدة ميناء مبارك لكبرى الشركات العالمية، لكن زيارة أمير الكويت إلى الصين وتوقيع عدة اتفاقيات بين البلدين نجم عنه الوصول إلى أن يكون ميناء مبارك والمنطقة المحيطة يُدار من قبل السلطات الصينية.

تراجع أرصدة الاستثمارات الكويتية بالخارج خلال 2017

4.1 مليار دولار استثمارات قطرية في الكويت

أظهر مسح حكومي، ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت لأعلى مستوى في 5 سنوات مسجلاً 3.10 مليار (10.2 مليار دولار) بنهاية 2017.

وحسب بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، جاءت دول الخليج الخمس في صدارة الدول المستثمرة في الكويت في مقدمتهم قطر باستثمارات قيمتها 4.1 مليار دولار.

وارتفعت الاستثمارات الأجنبية داخل الكويت خلال 2017 بنسبة 2.6% على أساس سنوي لـ 7.65 مليار دينار (25.2 مليار دولار) لأعلى مستوى في 5 سنوات.

وكشف مسح حكومي تراجع أرصدة الاستثمارات الكويتية في الخارج خلال 2017 بنسبة 5.8% على أساس سنوي يقدر بـ1.13 مليار دينار (3.73 مليار دولار)، وذلك طبقاً لمسح الاستثمار المباشر في الكويت لعام 2018، الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

وبلغت قيمة أرصدة الاستثمارات الكويتية في الخارج (للقطاعات التي شملها المسح باستثناء قطاع الحكومات العامة) نحو 18.22 مليار دينار (60.13 مليار دولار) في 2017، مقابل 19.35 مليار دينار (63.86 مليار دولار) في 2016.

يشار إلى أن آخر مسح حول الاستثمارات الأجنبية كانت الكويت قد أعلنته في 2013.

وأظهر المسح، أن استثمارات الكويت في الخارج تراجعت في 2017 بنسبة 0.8% لتصل إلى 8.49 مليار دينار، مقابل 8.55 مليار دينار في 2016.

وساهمت الاستثمارات المباشرة في بند حقوق الملكية بنحو 85.2% وذلك من إجمالي تلك الاستثمارات، فيما شكلت 14.8% في بند رأسمال آخر.

وبشأن التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات المباشرة في الخارج، فجاء البنوك في المرتبة الأولى بقيمة 2.89 مليار دينار، تشكل 34.1% من استثمارات الكويت المباشرة في الخارج. وجاء قطاع شركات الاستثمار في المركز الثاني بقيمة 2.84 مليار دينار، تمثل 33.5%، ثم شركات الاتصالات بقيمة 2.69 مليار دينار. وكشف البيان حول التوزيع الجغرافي للاستثمار المباشر للكويت، أن 10 دول استحوذت على 85.3% من الإجمالي بقيمة 7.24 مليار دينار. وقادت تلك الدول المملكة العربية السعودية، حيث استثمرت الكويت فيها خلال 2017 بقيمة 1.3 مليار دينار، تمثل 15.3% من إجمالي الاستثمارات.

«التجارة»: إصدار 1413 ترخيصاً للعروض والتخفيضات في ديسمبر الماضي

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أنها أصدرت 1413 ترخيصا للعروض والتخفيضات خلال شهر ديسمبر الماضي تنوعت ما بين عروض خاصة وتخفيضات معلنة شملت العديد من البطاقات والكوبونات الممنوحة للمستهلك.

وقالت (التجارة) في بيان صحفي أمس الثلاثاء إن قطاع الرقابة وحماية المستهلك فيها حصل رسوما مقابل هذه الإصدارت بلغت نحو 9ر31 ألف دينار كويتي (نحو 105 آلاف دولار أمريكي).

وأوضحت أن القطاع ذاته استقبل خلال الشهر الماضي في قسم العروض المجانية 227 عرضا بإجمالي 26145 دينارا (نحو 2ر86 ألف دولار) مضيفة أن مركز حماية المستهلك بمجمع الأفنيوز استقبل كذلك 911 عرضا مابين تنزيلات وعروض خاصة.

وأشارت إلى أن قطاع (حماية المستهلك) استقبل أيضا 245 شكوى تقدم بها مستهلكون إلى الإدارة والمراكز المختلفة تنوعت ما بين تعهد وأمر صلح وتسجيل محضر لافتة إلى تسجيل 9 حالات غش في بلد المنشأ خلال الفترة المذكورة.

«الخليج» يشهد أنشط تداولات خلال 5 أشهر

شهد سهم بنك الخليج أنشط تداولات له في البورصة الكويتية خلال تعاملات أمس الثلاثاء، إلا أن أداء السهم جاء مُستقراً حتى اللحظة عند سعر 261 فلساً.

واستحوذ السهم على 27.6% من سيولة البورصة الكويتية بقيمة 5.3 مليون دينار، بأحجام بلغت في تمام الساعة 10:50 صباح أمس الثلاثاء بتوقيت الكويت، نحو 20.2 مليون سهم.

وبلغ حجم طلبات الشراء الكلية على السهم في تلك الأثناء 7.5 مليون سهم؛ مقابل 6.2 مليون سهم تمثل حجم عروض البيع الكلية من السهم خلال الفترة.

وقال المُحلل الفني لسوق المال، مصطفى الجارحي لـ«مباشر»، إن نشاط التداول على سهم البنك يُشير إلى خبر إيجابي قريب كالنتائج المالية السنوية.

وأوضح الجارحي أن استقرار السهم عند سعر 261 فلساً رغم نشاط حركة التداول عليه يُشير إلى التماسك؛ لكن اللافت للانتباه هو زخم التداول من جانب البيع بما يُرجح الهبوط أسوة بما تشهده أغلب أسهم البنوك.

فنياً، قال الجارحي إن سهم بنك الخليج يحظى بدعم أولي عند 260 فلساً، والحفاظ على الإقفال أعلى هذا المستوى مؤشر إيجابي على التماسك واحتمال الصعود في الجلسات القادمة، لكن يبقى مؤشر السيولة البيعية على السهم هو العامل السلبي خلال الجلسة.

كان تقرير صادر من بنك قطر الوطني، في منتصف ديسمبر الماضي، قدر السعر المُستهدف لسهم بنك الخليج عند 325 فلساً.

وحقق بنك الخليج أرباحاً بقيمة 42.68 مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي؛ مقابل أرباح بنحو 36.15 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2017، بارتفاع نسبته 18.1%.

«الخير الوطنية» تغير هدف ملكيتها في السكب الكويتية إلى «تخارج»

شركة السكب الكويتية

أعلنت شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات تغير هدف ملكيتها في شركة السكب الكويتية، المدرجة ببورصة الكويت، إلى التخارج من الاستثمار. وحسب بيان للبورصة الكويتية أمس الثلاثاء، فإن «الخير» تستهدف التخارج من ملكيتها البالغة 40.859% في «السكب»، والتي تمثل 62.88 مليون سهم في رأس المال. يُشار إلى أن حصة «الخير» في رأسمال «السكب» تُعد الأكبر، تليها حصة شركة الثويني القابضة بواقع 8.5%، ثم شركة التضامن الكويتية ومجموعتها بنحو 7.6%، تليها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة 5.1%.

ويبلغ رأس مال «السكب» نحو 15.39 مليون دينار، موزعاً على حوالي 153.9 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.

وحققت «السكب» أرباحاً بقيمة 1.16 مليون دينار بالتسعة أشهر الأولى من العام الماضي؛ مقابل أرباح بنحو 6.07 مليوندينار للفترة ذاتها من عام 2017، بتراجع نسبته 80.9%.

وأنهى سهم الشركة جلسة اليوم بالبورصة مُرتفعاً 0.99% عند سعر 204 فلساً، وذلك بتداول 130 ألف سهم بقيمة 26.43 ألف دينار.

«الهيئة الخيرية» تكرم «بوبيان» لمشاركته في «إطعام مليار جائع»

المعتوق والصميط يكرمان بوبيان

كرمت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بنك بوبيان لمساهمته ومشاركته في دعم مبادرة الكويت العالمية لإطعام مليار جائع حول العالم والتى تم إطلاقها خلال مؤتمر الشراكة الانساني الثامن الذي انعقد في الكويت نوفمبر الماضي تحت شعار (انسانية واحدة ضد الجوع) الذي نظمته الهيئة تحت رعاية سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح . وقال المدير التنفيذي لإدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية في البنك قتيبه صالح البسام ان مشاركة البنك في مبادرة إطعام مليار جائع تأتى في إطار مشاركة البنك في الاعمال الخيرية التى تنفذها جمعيات خيرية كويتية في الخارج انطلاقا من كون سمو امير البلاد قائد العمل الانساني . واضاف « ليس غريبا على المجتمع الكويتي مثل هذه المبادرات لاسيما ن هذه المبادرة لا يمكن ان تنفصل عن حقيقة هامة راسخة لدى الجميع وهو طبيعة الشعب الكويتي الذي عرف على مدار العقود الماضية بأنشطته الخيرية وتبرعاته التى وصلت الى الكثير من بقاع العالم وكانت خير سفير لهذا البلد الذي عرف دائما بانه بلد العطاء والخير». وتم التكريم بحضور رئيس مجلس إدارة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الدكتور عبدالله المعتوق ومدير عام الهيئة السيد بدر الصميط.

وكان بنك بوبيان البنك العربي الوحيد الذي شارك في دعم المبادرة بقيمة 100 ألف دولار في مسعى يعكس إيمان قيادة البنك بأهمية رسالة العمل الخيري الكويتي في مساعدة الفقراء وإغاثة المنكوبين ، كما كان اول جهة تبدأ تنفيذ المبادرة فعليا من خلال توزيع السلال الغذائية في اوغندا في ديسمبر الماضي ضمن حملة نور بوبيان 3 لعمليات العيون .

واوضح البسام إن بنك بوبيان ساهم في هذه الحملة التي واكبت أعمال المؤتمر السنوي الثامن للشراكة الفعالة وتبادل المعلومات من اجل عمل إنساني أفضل ، وخصص هذه المساهمة لدعم مشاريع الإطعام في دولتي النيجر وأوغندا ، مشيراً إلى إن البنك من المؤسسات المصرفية التي تضع العمل الإنساني والتطوعي في دائرة اهتمامه وضمن رسالته المجتمعية.